

Distr.: General
6 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ٧٣ (م) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

القذائف

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	إيطاليا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)

* ورد هذا الرد بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الردود الواردة من الدول الأعضاء

إيطاليا*

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣]

١ - امتنعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٧١/٥٧. والسبب في قرار الامتناع لا علاقة له بمحتوى القرار نفسه - إذ نوافق على معظم ما جاء فيه - بل يتعلق بالمسائل التي لم تُدرج في القرار. والواقع أن القرار لا يولي الاهتمام اللازم لمسألة انتشار القذائف التسيارية، وخاصة تلك القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل. ونحن نؤمن بأن انتشار القذائف التسيارية مشكلة ملحة في الحقيقة، وتستحق أكبر قدر من الاهتمام.

٢ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن برامج اقتناء وتطوير القذائف التسيارية لها آثار سلبية على السلام والأمن العالميين. ويشير الاتحاد بقلق إلى أن الأخطار المتزايدة الناجمة عن انتشار وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل، مثل القذائف التسيارية، تشكل تحدياً للمجتمع الدولي برمته.

٣ - ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتجاهل هذه الأخطار: وتشكل مواجهة هذا التحدي أولوية للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه بوضع ضوابط وطنية قوية ومنسقة دولياً للتصدير، فضلاً عن التصدي لمشاكل عدم الاستقرار وانعدام الأمن الإقليميين، وحالات النزاع التي قد تكمن وراء كثير من برامج القذائف التسيارية. وفي نفس الوقت يؤكد الاتحاد الأوروبي على أنه بالإضافة إلى ما سبق، لا بد من اتباع نهج عالمي ومتعدد الأطراف لحل المشكلة.

٤ - ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن وضع قواعد وممارسات مقبولة عالمياً لدعم عدم انتشار القذائف التسيارية هو إجراء أساسي وعاجل. وبالتالي فمنذ انعقاد اجتماع مجلس أوروبا في غوتبرغ في عام ٢٠٠١، دعم الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود الرامية إلى صياغة وتنفيذ مدونة قواعد سلوك دولية لمنع انتشار القذائف التسيارية (مدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية)، وشارك في هذه الجهود. وبالتالي يولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً لتعميم المدونة، ويعمل بنشاط لضمان إقرارها من قبل أكبر عدد ممكن من الدول. والواقع

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أن عدد البلدان المنضمة إلى المدونة ازداد ازديادا ملحوظا منذ مؤتمر الإعلان عنها المنعقد في لاهاي، والذي مضى عليه أقل من سنة: ويزيد عدد هذه البلدان اليوم على المائة.

٥ - ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن مدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية تحدد من ناحية مبادئ أساسية جديدة، ومن ناحية أخرى تنشئ إطار تعاون متعدد الأطراف لم يسبق له نظير في هذا المجال. وإذ يعترف الاتحاد الأوروبي بأن مبادرات أخرى قد اقترحت بهذا الصدد في السابق، فإنه يشدد على أن مدونة قواعد سلوك لاهاي هي أكثر هذه المبادرات تطورا. ويعتبر الاتحاد المدونة كخطوة أولى إلا أنها ذات أهمية قصوى للتصدي للمشكلة بصورة فعالة من وجهة نظر متعددة الأطراف وعالمية، دون استبعاد مبادرات أخرى، أو نهج أكثر شمولا على المدى الطويل.

٦ - ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن المدونة، وهي في سنتها الأولى، قد أصبحت أداة يمكن التعويل عليها: وتغطي عضوية المدونة في الوقت الحاضر جميع القارات، مما يساعد على نشر الثقة وتعزيز الأمن الدولي. بيد أن الاتحاد الأوروبي يأسف لوجود ثغرات في العضوية في بعض المناطق التي لا تزال مشكلة انتشار القذائف التسيارية فيها مسألة ملحة. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بجميع البلدان المنضمة حديثا إلى المدونة، ويأمل بقوة في انضمام مزيد من البلدان في المستقبل القريب، بحيث تخطو خطوة نحو التعميم باعتبارها صكا ملزما سياسيا. وبهذا الخصوص يرى الاتحاد ضرورة تعزيز العلاقة بين المدونة وبين الأمم المتحدة.

٧ - وأخيرا يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء فريق الخبراء عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥، باعتباره آلية مفيدة فيما يتعلق بدراسة مسألة القذائف على الصعيد المتعدد الأطراف. غير أن الاتحاد الأوروبي غير مقتنع بأن فريقا آخر من الخبراء الحكوميين، على نحو ما اقترح في القرار، يشكل خطوة تالية فعالة. وأي فريق مستقبلي لن يفيد إلا إذا استند إلى ولاية محددة متفق عليها تضمن تحقيق إسهام إضافي.